ورقة سياسات

الكوتا وتمكين المرأة في مصر

ممارسات لم تأتِ بثمارها بعد

اعداد

د.أمل حمادة

أستاذ مساعد علوم سياسية بكلية السياسة والاقتصاد

جامعة القاهرة

هذه الورقة مقدمة إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان في إطار المشروع المشترك الذي ينفذه المجلس بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي بالقاهرة. وتهدف إلى تقديم نظرة نقدية لأطر التمييز الإيجابي للمرأة وأثرها في تحفيز المشاركة في الشأن العام

الملخص التنفيذي

نصَّت توصيات إعلان ومنهاج عمل بكين على ضرورة التزام الدول الأعضاء بضمان تحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى ضمان تمثيل النساء في كل مستويات صنع القرار، ودعا الإعلان إلى زيادة تمثيل النساء في مراكز صنع القرار على الأقل إلى نسبة 30 %، وأوصى باعتماد نظام القوائم النسبية في الانتخابات مع تخصيص قوائم للنساء لضمان تمثيلهن. واعترف الإعلان بأن نظام الكوتا يجب أن يكون آلية مؤقتة لتدعيم النساء وزيادة فرصهن في المشاركة، على أن يُستغنَى عنها بعد فترة معينة قد تُحدَّد في الدستور أو القانون، بعد أن يتغير كلٌّ من القيم والممارسات الاجتماعية التي لا تساند النساء في مواقع القرار، والقوانين التمييزية ضد النساء، وبعد أن تكتسب النساء الخبرة والثقة اللازمة لدخول الانتخابات بشكل تنافسي حر. وعلى الرغم من التزام أكثر من نصف الدول في العالم بنظام الكوتا بمختلف أشكاله، فإن التمكين الحقيقي للمرأة في المشهد السياسي ما زال دون المستهدف، وما زالت الكوتا غير قادرة على تحقيق الهدف منها

نركز في هذه الورقة على محاولة فهم العوامل والتحديات المختلفة التي تواجه العضوات في المجلس التشريعي المصري بغرفتيه، والتي تسهِّل أو تعوق تحوُّل مشاركة المرأة من مجرد التمثيل العددي إلى مشاركة حقيقية تسمح بتجاوز نظام الكوتا. وتقوم منهجية الورقة على كلٍّ من البحث المكتبي لكل الأدبيات المتاحة الخاصة بتقييم نظام الكوتا على المستوى النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى الإحصاءات والتقارير المتعلقة بتطبيق الكوتا في دول الجنوب العالمي، بالتركيز على الحالة المصرية، وكذلك عقد عدد من المقابلات المعمَّقة مع عضوات المجلس بغرفتيه. وتوصلت الورقة إلى أن أهم التحديات التي تواجه المرأة المصرية حتى في ظل تطبيق نظام الكوتا يمكن تلخيصها في النقاط التالية: أولًا السياق السياسي الذي يعمل فيه البرلمان ككل، وحداثة الخبرة البرلمانية، وعدم استقرار ممارسة الكوتا، والإدارة السياسية للنائبات داخل البرلمان وعلاقتهن بغيرهن من النائبات المنتميات إلى أحزاب مختلفة. ومن ثَمَّ انتهت إلى توصيات تتعلق بضرورة رفع كفاءة ووعي البرلمانيات، وأهمية فتح المجال السياسي وتدعيم التجربة الديمقراطية، والتعاون والشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والبحث في دعم النائبات، بالإضافة إلى أهمية وجود البيانات على أساس نوعي حول أداء البرلمان عمومًا وأداء البرلمانيات خصوصًا.

1. مقدمة

تتعلق فكرة التمييز الإيجابي بمجموعة من الإجراءات التي يتخذها صانع القرار داخل المؤسسة لصالح الفئات المهمَّشة أو الضعيفة في المجتمع، والتي لا تحظى بتمثيل مناسب وعادل لمصالحها، ما ينعكس على مشاركتها في الحياة العامة. بدأت هذه الممارسة في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من القرن العشرين، من جانب الرئيس جون كيندي في الأمر التنفيذي رقم 10925 لعام 1961 والمتعلق بضرورة اتخاذ إجراءات تمييز إيجابية لضمان عدم التمييز في التوظيف والترقية على أساس العرق واللون والدين والأصل القومي. يقوم هذا المنطق على مقولات تتعلق بعدم قدرة هذه الفئات المهمشة على إما الوصول إلى الموارد بشكل عادل، وإما عدم قدرتهم على المنافسة الحرة العادلة مع نظرائهم، نتيجة الحرمان الهيكلي الذي يتعرضون له لوجودهم إما في أدني السلم الاجتماعي وإما في مناطق جغرافية بعيدة ونائية، وإما وجود تمييز اجتماعي ضدهم نتيجة معتقدات اجتماعية و/ أو دينية معينة، ومن ثمَّ تلتزم الدولة/ المجتمع بدعمهم عن طريق التمييز الإيجابي أو الكوتا لفترة معينة حتى يتمكنوا من المنافسة مع نظرائهم. انتقلت هذه الفكرة إلى مجال تمكين المرأة مع مؤتمر بكين في تسعينيات القرن

العشرين، حينما نصَّت توصيات إعلان ومنهاج عمل بكين على ضرورة التزام الدول الأعضاء بضمان تحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى ضمان تمثيل النساء في كل مستويات صنع القرار، ودعا الإعلان إلى زيادة تمثيل النساء في مراكز صنع القرار على الأقل إلى نسبة 30 %، وأوصى باعتماد نظام القوائم النسبية في الانتخابات مع تخصيص قوائم للنساء لضمان تمثيلهن. واعترف الإعلان بأن نظام الكوتا يجب أن يكون آلية مؤقتة لتدعيم النساء وزيادة فرصهن في المشاركة، على أن يُستغنَى عنها بعد فترة معينة قد تُحدَّد في الدستور أو القانون، بعد أن يتغير كلٌّ من القيم والممارسات الاجتماعية التي لا تساند النساء في مواقع القرار، والقوانين التمييزية ضد النساء، وبعد أن تكتسب النساء الخبرة والثقة اللازمة لدخول الانتخابات بشكل تنافسي حر.

وعلى الرغم من التزام أكثر من نصف الدول في العالم بنظام الكوتا بمختلف أشكاله، فإن التمكين الحقيقي للمرأة في المشهد السياسي ما زال دون المستهدف، وما زالت الكوتا غير قادرة على تحقيق الهدف منها[1].

وتعتبر المسائل المرتبطة بدعم مشاركة النساء سياسيًّا مهمة في دعم التجارب الديمقراطية والتحول الديمقراطي في

1-لمزيد من التفاصيل حول أنظمة الكوتا المختلفة حول العالم انظر:

https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas-database/database

مختلف الدول، وترى الأدبيات أن زيادة مشاركة النساء سياسيًّا لها آثار إيجابية في كلٍّ من النظام السياسي والمجتمع تتجاوز الممارسات الديمقراطية، لتشمل قدرة أعلى للنظام السياسي على مكافحة الفساد على سبيل المثال، إذ توجد دراسات أعدَّها البنك الدولي توصلت إلى أن الدول التي تتمتع بمشاركة النساء بشكل أكبر، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، تتمتع بمعدلات فساد أقل من نظيرتها ذات المشاركة المنخفضة. وعلى الرغم من عدم وجود نتائج قاطعة في هذا المجال، فإنه يوجد عدد من الدراسات التي ترى أن النساء لديهن ميل أعلى لاحترام القانون واتباع الإجراءات المؤسسية، بالإضافة إلى أنهن يخشين الوصم المجتمعي والقانوني المرتبطَين باكتشاف تورطهن في قضايا وممارسات فاسدة[2].

وتناقش فلومينا أسد (الباحثة الهولندية من أصل سورينامي) في عام 1994 مسألة تبدو غاية في الأهمية، تتعلق بمناقشة هل يمكننا اعتبار التمييز الإيجابي (الكوتا) مقدمة لتحقيق نتائج إيجابية بالضرورة؟ وعلى الرغم من أن اهتمام أسد منصب بالأساس على سوق العمل في التجربة الهولندية، وقدرته على الاستفادة من خبرات النساء والأقليات عمومًا، فإن النقاش الذي تطرحه يبدو مهمًّا في تفكيك إشكالية ممارسات التمييز

2- فريدة أحمد. العلم يحسم الجدل: هل المرأة أقل فسادًا في السياسة من الرجل. 24 أغسطس 2019. موجودة على الرابط التالي:

https://n9.cl/89jkx

الإيجابي على مستويات متعددة. تبدأ أسد بتفكيك أساس التمييز الإيجابي الذي ينطلق من فكرة أن الأقليات لديها مشكلة في المشاركة، تتعلق بعدم امتلاكها المهارات والمعارف اللازمة للمنافسة، وتتضمن مطالبة الأكثرية ببذل الجهد من أجل ضمان مشاركتهم. تتناسى هذه المقولات -وفق أسد- الأسس التفضيلية العكسية التي مارسها المجتمع ضد هذه الأقليات الدينية أو الإثنية أو الجندرية، وحُرموا نتيجة لها من إمكانيات المنافسة العادلة القائمة على إمكانيات الوصول المتساوي للموارد[3]. بعبارة أخرى يتعلق نظام الكوتا بتقديم حلول لمشكلات ناتجة عن اختلالات هيكلية، فعدم قدرة النساء على المنافسة في الانتخابات لا يتعلق فقط بعدم امتلاكهن الخبرة والمهارات اللازمة، لكن هذا النقص ذاته مرتبط بممارسات تمييزية ضدهن حرمتهن من الحق في التعليم والوصول إلى الموارد المجتمعية، ونظرت إليهن من خلال وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم على أنهن لسن مواطنات كاملات الأهلية، ومن ثمَّ لا يمكن للكوتا وحدها أن تواجه هذه المعضلات الهيكلية، وإنما ستظل مقتصرة فقط على تقديم دعم لوجود المرأة في مشهد صنع القرار، دون أن تتغير علاقات القوى الجوهرية في المجتمع.

3- فيلومينا أسد. هل التمييز الإيجابي إيجابي؟ اختيار التنوع يعني اختيار جو عمل خال من العنصرية. ترجمة رحاب منى شاكر. موجودة على الرابط التالي:

https://n9.cl/fz7xj

يرى بعض المنتقدين لنظام الكوتا أنه لا يعكس واقع اختيارات الناخبين، لكنه يمثِّل شكلًا من أشكال تغيير خريطة المنتخَبين (بفتح الخاء) نتيجة الكوتا، فالناخب لا يصوِّت للمرأة المرشَّحة نتيجة اقتناعه بقدراتها السياسية أو برنامجها الانتخابي، بل يوَجَّه صوته في نظام القوائم على سبيل المثال (النسبية والمطلقة) لصالح اختيار المرشحَة على حسب نظام الكوتا، كما أن البعض يجادل بأن فرض كوتا للنساء يقصي من المشهد الأقليات الأخرى التي تعاني ضعف تمثيلها في المشهد التشريعي، وإذا تُوسِّع في تطبيق حصص الكوتا لتشمل غيرها من الأقليات العددية أو المجموعات المهمشة، فإن هذا يضرب في جوهر تمثيلية النظام الديمقراطي ويصل بنا إلى نظام محاصصة اجتماعية/ فئوية/ إثنية/ نوعية لا يسهم في تحقيق التكامل المجتمعي[4].

كذلك يشير منتقدو نظام الكوتا إلى نقطة مهمة جدًّا تتعلق بأداء عضوات البرلمان بعد نجاحهن نتيجة هذا النظام، فالبعض منهن لا يمتلكن الخبرات والمهارات السياسية اللازمة التي تمكِّنهن من لعب دورهن التشريعي والرقابي بكفاءة وفاعلية، ما يعود بالسلب على ثقة المواطنين والناخبين بقدرات المرأة السياسية، ومن ثم لن تكتسب الثقة اللازمة لخوضها الانتخابات

4- Jaya Nayar, equal representation? The debate over quotas (part 1), 29 November 2021
https://hir.harvard.edu/equal-representation-the-debate-over-gender-quotas-part-1/

والحصول على الثقة في حال انتهاء نظام الكوتا. وتناقش دراسة هيرمانسن 2025، أن على المرشحات على نظام الكوتا أن يمتلكن مؤهلات وقدرات متميزة مقارنةً بزملائهن من الرجال، وهذا الأمر ينبع إما من إحساس المرشحات أنفسهن بأنهن ينافسن في بيئة غير ودية، وعليهن إثبات أنفسهن وفق معايير أعلى، وإما أن الأحزاب السياسية نفسها تضع معايير لتقييم أداء هؤلاء المرشحات أعلى من المعتاد.[5] لكن مردود على هذا الانتقاد بأن تطبيق هذا النظام يجب ألا يتعلق فقط بالمحاصصة في الانتخابات، لكن يجب أن يكون مرتبطًا ببرنامج أكثر تكاملًا يتعلق برفع قدرات المرشحات وتدريبهن سياسيًّا على المهارات والمعارف المطلوبة، حتى يستطِعن أداء دورهن بكفاءة. الأهم من هذا هو ثقافة المجتمع التي تنعكس في علاقات القوى داخل البرلمان، فالمجتمع الذي لا يعترف بقدرات النساء السياسية ويرى أنهن مواطنات أقل درجة، ستكون الممارسات اليومية داخل البرلمان من شأنها إقصاء النساء وعدم إعطائهن الفرصة وعدم تضمينهن المفاوضات والنقاشات والتحالفات التي هي أساس وجوهر العملية التشريعية والرقابية. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون المجلس التشريعي بيئة آمنة للعضوات للمشاركة، بمعنى أن تُعقد الجلسات مثلًا في أوقات غير مناسبة لالتزامات

5- Silje Synnove Lyder Hermansen (2025), lingering bias: the effects of ligeslated gender quotas on representation quality in European parliament, European Union politics, Vol 26 (1), pp 6695-.

DOI: 10.11771465116524130265 6/

العضوات الأسرية، أو تستمر لفترات طويلة، أو أن تُسكَت النساء، أو تُتجاهَل طلباتهن بالتعليق، أو يُسخَر من آرائهن، وغير ذلك من الممارسات التي تميز ضد العضوات وتؤدي إلى عدم قدرتهن على الحصول على الخبرة اللازمة والمطلوبة لأداء دورهن بفاعلية، وهو ما يؤدي في النتيجة الأخيرة إلى استمرار حلقة غياب الخبرة وسوء التجربة.

يضاف إلى هذا ما ناقشه تقرير حديث للبرلمان الأوروبي حول عيوب نظام الكوتا، وهو ما يتعلق بديناميكيات القوة بين الأعضاء أنفسهم، من حيث وجود أعضاء (وربما عضوات) فازوا بالانتخابات نتيجة تنافسهم الحر وعضوات (وربما أعضاء) فزن بالانتخابات نتيجة نظام الكوتا، هذه الفروق تتعلق بشرعية وجود كلٍّ منهم في البرلمان وقدرته/ ها على الادعاء بتمثيله للجماهير، ومن ثم تأثير هذا في عمليات صنع السياسات والتشريع والتحالفات المرتبطة بهذا[6]. كما يطرح نظام تضمين النساء في القوائم الحزبية لتطبيق نظام الكوتا عددًا من الأسئلة الجوهرية، أولها يتعلق بمن هن النساء اللاتي يُختَرن على القوائم الحزبية؟ وهل يمثلن جمهور النساء ومطالبهن في الدولة المعنية، أم أن هذا الاختيار يعكس توازنات قوى ومصالح معينة قد لا تعكس في الحقيقة الجمهور العادي من النساء، خصوصًا في الحالات التي تعزف فيها المجتمعات عن المشاركة الحزبية

6- https://www.europarl.europa.eu/workingpapers/femm/w104/_en.htm

من حيث المبدأ؟ وبالتالي فقد لا تكون أمام الأحزاب في حقيقة الأمر فرصة حقيقية لاختيار المرشحات على القوائم، وإنما يتم الاختيار بين ما هو متاح بالفعل

لا يمكن إنكار أن تطبيق النظام في عدد من دول الجنوب قد أسهم في زيادة نسبة وجود المرأة في مؤسسات صنع القرار، وهو ما يمكن أن يرتبط بتحولات بطيئة (غير مدروسة حتى الآن) في المزاج الشعبي العام حول مشاركة المرأة السياسية، فعلى سبيل المثال زادت نسبة مشاركة المرأة السياسية في البرلمان المغربي منذ تطبيق نظام الكوتا في 2002 لتصل إلى ما يزيد على 80 عضوة في البرلمان و5 وزيرات في وزارة عام 2021. ووفق إحصاءات صدرت عام 2010، توجد 11 دولة عربية تطبق نظام الكوتا منها موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والسودان وجيبوتي والصومال والأردن وفلسطين والعراق، ويوجد عدد آخر من الدول العربية التي تأخذ بإجراءات تمييزية لصالح النساء في البرلمان بما يضمن تمثيلهن، منها السعودية على سبيل المثال.[7] لكن تكشف البيانات أيضًا عن تدني مستوى مشاركة النساء في المنطقة، فقد

7- https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas-database/country?country=196

رويدة حمادة منسي (2024)، صيغ مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية (فعالية واستدامة مشاركة المرأة في القرار السياسي عبر نظام الكوتا)، التقرير الإقليمي، منظمة المرأة العربية: القاهرة.

احتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الأخيرة في خريطة المرأة في السياسة التي يصدرها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مشترك، حيث تشغل النساء 16.7 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية، ولا توجد فيها حاليًّا رئيسات برلمانيات[8].

8- https://news.un.org/ar/story/20251139766/03/

2. مشاركة المرأة في البرلمان المصري

تعود مشاركة المرأة في الجهاز التشريعي في مصر إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي، وتذبذبت نسبة مشاركة المرأة خلال العقود التالية، إلى أن طُبِّق نظام الكوتا للمرة الأولى في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حينما أقر النظام السياسي نظامًا يقضي بإضافة 30 مقعدًا للنساء كحد أدني، ما رفع مشاركتهن في البرلمان إلى نسبة 8 % بعدما كانت 5 %، لكن بعد أقل من عقد من الزمن أُلغي هذا القانون عام 1986، وإن ظـلت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان مرتفعة بسبب النظام الانتخابي الذي كان يقر القوائم الحزبية النسبية، ولكن بعد إلغاء هذا النظام وإقرار النظام الفردي انخفضت نسبة تمثيل المرأة بقدر كبير.

في عام 2009 أقرَّ مجلس الشعب تعديلًا جديدًا يخصص للمرأة 64 مقعدًا برلمانيًّا عن طريق استحداث دوائر انتخابية تتنافس فيها النساء فقط. وتعد نسخة الدستور التي أُعدت عقب ثورة يناير 2011 بمثابة ردة على مكتسبات المرأة التي تحققت في العقود الفائتة، فلم ينص دستور 2012 على مواد تتعلق بالمرأة في شمولية أدوارها المجتمعية والأسرية والسياسية

والاقتصادية، وإنما نُصَّ في المادة 10 على: "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولي الدولة عناية وحماية خاصة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة". يظهر من هذه المادة التركيز على المرأة وحقوقها فقط من حيث كونها أمًّا، وهو أمر يتجاهل الحقائق الاجتماعية المتعلقة بمختلف الأدوار التي تلعبها المرأة في المجتمع. كما لم ينص دستور 2012 على نظام الكوتا الخاص بتمكين المرأة، وإن طالب الدولة ببذل الجهود اللازمة لضمان تمثيل المرأة. تغير هذا الوضع مع مسودة دستور 2013 وجهود لجنة الخمسين، التي أعادت التأكيد على عدد من المواد التي تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة، وتضمن للنساء نسبة من المشاركة السياسية عن طريق إقرار نظام الكوتا في المجالس المحلية (50 % من المقاعد محجوزة للشباب والمرأة).[9] وفي الدستور الحالي وتعديلاته في عام 2019 أُقرَّ مبدأ الكوتا داخل القوائم الانتخابية، ما وصل بمشاركة

9- منة عمر. المرأة في مسودة الدستور المصري: هل يحقق دستور 2013 طموحات المرأة المصرية. موجودة على الرابط التالي:

https://legal-agenda.com/المرأة-في-مسودة-الدستور-المصري-هل-يحقق/

النساء في البرلمان إلى ما يزيد على 25٪.[10]، فقد وصلت عضوية النساء في مجلس الشيوخ المصري الذي انتهت مدته عام 2025 إلى 41 سيدة (من إجمالي 300 مقعد)، ووصلت عضوية النساء في مجلس النواب إلى ما يزيد على 160 سيدة بعد تعيين رئيس الجمهورية 14 سيدة من ضمن نسبة 5 % يحق للرئيس تعيينها في المجلس. لم تعلَن نتيجة الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشورى حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، ولذا لا يمكننا تقدير عدد العضوات في المجلس الجديد

السؤال البحثي ومنهجية الورقة

نركز في هذه الورقة على محاولة فهم العوامل والتحديات المختلفة التي تواجه العضوات في المجلس التشريعي بغرفتيه، والتي تسهِّل أو تعوق تحوُّل مشاركة المرأة من مجرد التمثيل العددي إلى مشاركة حقيقية تسمح بتجاوز نظام الكوتا.

تقوم منهجية الورقة على كلٍّ من البحث المكتبي لكل الأدبيات المتاحة الخاصة بتقييم نظام الكوتا على المستوى النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى الإحصاءات والتقارير المتعلقة بتطبيق الكوتا في دول الجنوب العالمي. كما أجرت الباحثة عدد ثلاث مقابلات معمَّقة مع ثلاث عضوات برلمانيات (عضوة

10- الهيئة العامة للاستعلامات. المرأة في السلطة التشريعية. 2019: موجودة على الرابط التالي:

https://www.sis.gov.eg/Story/116462/المرأة-في-السلطة-التشريعية?lang=ar

في مجلس الشيوخ وعضوتين في مجلس النواب)، استغرقت كل مقابلة ما يزيد على الساعة. تنتمي عضوتان إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وعضوة إلى حزب حماة وطن. تمت المقابلات عن طريق التليفون وأُخذت موافقة العضوات على إجراء المقابلة واستخدام محتواها لأغراض كتابة الورقة، وتمت المقابلات خلال شهر يوليو 2025.

تحليل التحديات الرئيسية

يمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه النائبات داخل البرلمان في النقاط الآتية:

يوجد غياب شبه كامل للبيانات والدراسات المتعلقة بأداء البرلمانيات داخل المجلس التشريعي بغرفتيه، فرغم أن المجلس يصدر تقريرًا شهريًّا عن أدائه، وعدد المشروعات التي نوقشت و/ أو أُقرت، فإن هذه البيانات تصدر بصورة مجمَّعة دون تفصيل ودون أي إشارة إلى الإسهامات التي تقدمها النائبات من الأحزاب المختلفة أو المستقلات. ويكشف لنا استعراض الموقع الإلكتروني لقطاع البحوث البرلمانية التابع لمجلس النواب المصري عن غياب أي دراسة متخصصة في تحليل أداء البرلمانيات، أو وجود أي بيانات تتعلق بأدائهن تفصيليًّا[11].

11-https://www.parliament.gov.eg/RESEARCH_MAIN.aspx#:~:text=%20قطاع%20البحوث%20كيان%20بحثى%20برلمانى,ولا%20تعبر%20عن%20وجهة%20نظر%20المجلس.

ويلاحَظ على هذه النشرات عدد من النقاط؛ أولًا: يوجد عدم اتساق في الطريقة التي تُرصَد بها الموضوعات المختلفة واتجاهات النقاش، فأحيانًا تُذكَر أسماء النواب الذين كانت لهم ملاحظات على مشروع القانون بشكل إجمالي، وأحيانًا لا تُذكَر من حيث المبدأ، وفي أحيان ثالثة تُرصَد ملاحظات كل نائب/ نائبة على حدة. ثانيًا: في معظم الأحوال لا تمكن معرفة إسهام النائبات في النقاش، حيث تُرصَد الملاحظات بشكل إجمالي، بما لا يمكِّننا من تقييم درجة تقدم وتطور النائبات في أداء دورهن التشريعي أو الرقابي.

على مستوى الإجراءات لا يوجد تمييز ضد العضوات من حيث طلب الكلمة، أو أولوية إعطائها، أو التضييق عليهن، فطلب الكلمة في الغرفتين يتم إلكترونيًّا عبر التسجيل على تطبيق خاص بذلك، ويعطي طلب الكلمة بحسب ترتيب طلبها، ولكل عضو/ عضوة دقيقتان. الأمر مرتبط برغبة وقدرة العضوات على طلب الكلمة للمناقشة، و/ أو طبيعة الموضوعات التي يرغبن في مناقشتها (أو حسب تعبير إحدى العضوات "جودة الطلب")، كما أنه لا يوجد أي توثيق لهذه البيانات على أساس النوع الاجتماعي، وإنما يمكن الرجوع إلى تطبيق طلب الكلمة وتتبُّع عدد الطلبات التي تقدمها العضوات في مقابل عدد الطلبات التي يقدمها الأعضاء

كذلك لا يمكن القول إن العضوات يُقصين من داخل عضوية أيٍّ من لجان البرلمان بغرفتيه، حتى اللجان ذات السمة السيادية أو المتخصصة، لكن توجد أغلبية لوجود النساء في اللجان ذات الطبيعة الاجتماعية، مثل لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة التي تصل نسبة عضويتهن فيها إلى 80 %، على الرغم من عدم رئاستهن لهذه اللجنة، في مقابل لجنة الخطة والموازنة التي تصل عضوية النساء فيها إلى 16.6 % من نسبة الأعضاء، لكنهن لا يشغلن منصب الرئيس أو الوكيل أو أمين سر اللجنة، كما أنهن يترأسن فقط لجنتَي الثقافة والإعلام والآثار، بالإضافة إلى لجنة السياحة والطيران المدني[12].

على مستوى آخر، لا يمكن فصل تقييم أداء البرلمانيات عن تقييم أداء الجهاز التشريعي ككل، سواء على المستوى الرقابي أو التشريعي، فالبرلمان المصري عليه أن يواجه عديدًا من التحديات المرتبطة بهذا الدور، فحسب إحدى العضوات، معظم القوانين التي تناقَش في البرلمان إنما هي مقدَّمَة من الحكومة وليس من قِبل البرلمان، الذي يقتصر دوره على تمرير مشروع القانون بشكله الذي قدمته الحكومة دون نقاش حقيقي يعكس التوازنات المجتمعية والحزبية المختلفة. صحيح أن هذا التحدي

12- سهام فوزي يحيى (2024)، تمكين المرأة المصرية بعد 2014، مجلة الثقافة والعلوم والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو 2024، موجودة على الرابط التالي:
https://journals.ekb.eg/article_367928_879b22ed732014b4dc30007a35d75334.pdf

تواجهه برلمانات متعددة حول العالم، أي تزايد حجم مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة على حساب التي يقدمها أعضاء البرلمان، لكن يعوض هذا النقاش المعمَّق الذي يسهم في تطوير المشروعات وخروجها بشكل يضمن مصالح الناخبين. لكن تجربة البرلمان المصري عمومًا توضح أن النقاشات التي تدور، سواء في اللجان المتخصصة أو النقاش العام، لا تؤدي إلى تغييرات جوهرية في مشروعات القوانين، وتمرَّر في النهاية بالصورة التي قدمتها الحكومة، ما يضع تساؤلات حول كفاءة أعضاء البرلمان عمومًا ومن ضمنهم العضوات. كما أن الرقابة على أداء الحكومة عمومًا مسألة تحتاج إلى كثير من المراجعة، فنظرة إلى كثير من الأزمات التي استُدعي الوزراء وأعضاء السلطة التنفيذية لمناقشتها في البرلمان لم تسفر عن أي مسؤولية سياسية أو قانونية، وانتهت بتوجيه الشكر إلى الحكومة ووزرائها.

توجد معوقات ترتبط بالجوانب الاقتصادية التي قد تعانيها المرشحات خصوصًا، أو العملية الانتخابية عمومًا. تنظم هيئات إدارة الانتخابات في الدول المختلفة المسائل المتعلقة بالإدارة المالية لعملية الترشح والانتخاب، ومن ثم تضع سقفًا

لإنفاق المرشحين، سواء بشكل فردي أو بشكل حزبي[13]. هذا السقف قد لا يعكس في الواقع الأرقام التي تُنفَق، سواء من جانب الأفراد أو الأحزاب، فعليًّا، ورغم عدم وجود بيانات رسمية كافية حول التكاليف التي يتكبدها المرشح أو المرشحة خلال الحملة الانتخابية، فإنه توجد تقديرات غير رسمية تصل إلى ملايين الجنيهات على أنشطة الدعاية وغيرها. هذه المبالغ تشكل قيدًا حقيقيًّا على قدرة المرشحين عمومًا والمرشحات خصوصًا على خوض المعركة الانتخابية، وتجعل الأحزاب عازفة عن إدماج النساء في قوائمها طوعيًّا حتى لا تهدر الموارد المحدودة من حيث الأصل. يمتد تأثير العوائق الاقتصادية في عملية الترشح ليشمل تساؤلات تتعلق بالعملية الديمقراطية، التي تتحول بشكل ملحوظ لتمثيل مصالح من يملكون وتتحول خريطة ممثلي الشعب لصالح الطبقات والأشخاص القادرين على توفير مثل هذا الدعم المالي، ما يقصي من المشهد طبقات اجتماعية بالكامل وليس فقط النساء

لا يمكن إنكار أن العدد الأكبر من النائبات، سواء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، حديثات الخبرة بالعمل البرلماني (وهو الأمر المشترك مع كثير من النواب والشيوخ)، على

13- وضعت الهيئة العليا للانتخابات في مصر سقفًا على إنفاق المرشح الفردي يصل إلى نصف المليون جنيه، و7 ملايين جنيه للقائمة خلال الانتخابات البرلمانية 2020. لمزيد من التفاصيل انظر:

https://n9.cl/hrbxf

الرغم من امتلاك بعضهن خبرة معتبرة في قضايا الصحة أو التعليم، أو غيرها على المستوى المهني والعملي. هذه الخبرة العملية تظهر إبان المناقشات في اللجان المتخصصة، التي ينضممن إليها حسب تفضيلهن الشخصي وخبرتهن الأسبق، لكنها لا تظهر بنفس الدرجة في النقاشات العامة. هذه الحداثة في العمل البرلماني لا بد من التركيز من قِبل البرلمان كمؤسسة والأحزاب السياسية على ضرورة رفع مهارات العضوات، سواء على مستوى الإجراءات، أو المضمون سواء من خلال ورش عمل متخصصة تُجرى داخل البرلمان نفسه أو الأحزاب السياسية أو بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمثل هذه القضايا. [14] كما أنه لا بد من التمييز بين الخبرات والمهارات العامة المطلوبة لعضو وعضوة البرلمان عمومًا، والتدريب الذي يركز على الوعي الجندري سواء للأعضاء و/ أو العضوات

ومن المعروف أن عضوية اللجان البرلمانية هي المجال الأهم الذي يتم فيه التداول الحقيقي حول التشريعات وبناء التحالفات الحزبية وغيرها، ومن ثم تنقسم اللجان إلى أربع مجموعات رئيسية؛ المجموعة الأولى هي لجان النفوذ (مثل المالية والموازنة والشؤون التشريعية والدفاع الوطني والشؤون

14- من الجدير بالذكر أنه قد أُنشئ معهد للتدريب البرلماني بمجلس النواب يختص بتدريب أعضاء البرلمان والعاملين فيه والارتقاء بمهاراتهم. ولكن لا يبدو أن هناك دورات مخصصة للبرلمانيات بشكل خاص.

الخارجية)، وهي اللجان التي لا تتعلق فقط بمناقشة القضايا السيادية، لكنها أيضًا اللجان التي تضمن لأعضائها مكانة مرموقة وسلطة خاصة، ومساحات مختلفة لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم. المجموعة الثانية هي لجان الشؤون الاقتصادية والخارجية، والمجموعة الثالثة هي لجان الشؤون الاجتماعية المكلفة بمتابعة القضايا الصحية والتعليمية والسكانية والشبابية، وأخيرًا لجان شؤون المرأة والأسرة والطفل. هذا التوزيع لا يرتبط فقط بنوع الاهتمامات والخبرات التي تحصل عليها النساء من عضويتهن في لجان مختلفة، لكنها أيضًا تؤشر لوجود تحيزات معينة/ غير رسمية ضد النساء حتى في وجودهن داخل البرلمان[15]. يُذكر أن الحالة المصرية في برلمان 2021 تعكس صورة تتقاطع مع هذه الدراسات، فعلى الرغم من أن عضوية المرأة داخل لجنة الخطة والموازنة تصل إلى 16.6 % من نسبة الأعضاء، فإنها لا تشغل منصب الرئيس أو الوكيل أو أمين سر اللجنة، كما أنها تترأس فقط لجنتَي الثقافة والإعلام

15- مروى سلبني وليلى الإمام (2017) المـــرأة في العملية التشريعية في البلدان العربية. موجودة على الرابط التالي:

https://carnegieendowment.org/sada/201704//arab-women-in-the-legislative-process?lang=ar

بالإضافة إلى هذا فهناك دراسة أجريت على عضوية النساء في اللجان في أمريكا اللاتينية:

Roseanna Michelle Heath, Leslie A. Schwindt- Bayer, Michelle M. Taylor-Robinson (2005), Women on the sidelines: women's representation on committees in Latin American Legislatures. American Journal of Political Science, Vol. 49, :No 2, pp 420=436. Available on the following link

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.00925853.2005.00132-.x

والآثار، بالإضافة إلى لجنة السياحة والطيران المدني، في حين تصل نسبة عضويتها إلى 80 % في لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من عدم رئاستهن لهذه اللجنة[16].

ولا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة مرتبطة بالسياق السياسي، وتصب في جوهر فكرة الكوتا، وهي استقرار الممارسة السياسية بغرض تمكين النساء من ممارسة الدور السياسي واكتساب الخبرة، بالإضافة إلى اعتياد المجتمع وجود النساء كفاعلات في المشهد التشريعي. فكما ظهر من الاستعراض التاريخي، فإن نظام الكوتا في مصر لم يستقر على مستوى الممارسة، وإنما تم اللجوء إليه والرجوع عنه باستمرار منذ سبعينيات القرن العشرين، وقد أدى عدم الاتساق في الممارسة إلى عدم تحقق الهدف من تطبيق الكوتا، سواء على مستوى اكتساب المرشحات والنائبات الخبرة العملية المطلوبة، أو على مستوى زيادة ثقة المجتمع والأحزاب السياسية بقدرة المرشحات على القيام بما هو متوقع منهن. كما أن غياب الخبرة على المستوى المحلي بسبب تعطيل المجالس المحلية قد أسهم بقدر كبير في عدم تراكم الخبرة السياسية لدى النساء خصوصًا، فالدستور المصري الذي أقر كوتا للمرأة على مستوى المجالس

16- سهام فوزي يحيى (2024) . تمكين المرأة المصرية بعد 2014، مجلة الثقافة والعلوم والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو 2024، موجودة على الرابط التالي:
https://journals.ekb.eg/article_367928_879b22ed732014b4dc30007a35d75334.pdf

المحلية، وهي الحاضنة الطبيعية لاكتساب الخبرة السياسية سواء للمرشحين أو المرشحات، فالعمل على مستوى المجالس المحلية، سواء التشريعية أو التنفيذية، يسمح للنائب المستقبلي بممارسة العمل التشريعي والرقابي والتنفيذي (على حسب موقعه) وباكتساب المهارات، كما أنه يفتح الباب أمام بناء الثقة بين المجتمع والنائبة وتغيير المعتقدات الاجتماعية الخاصة بأدوار المرأة في المساحات العامة، وهو ما يسهم في نهاية الأمر في تحقيق أهداف الكوتا باعتبارها أداة مؤقتة لتمكين المرأة وليست غاية في حد ذاتها.

وأخيرًا لا بدّ من أن نشير إلى مستوى التنسيق بين الحركات النسوية في مجال الدفع بقائمة متفق عليها أو دعم مرشحة بعينها، إذ توجد مستويات من التنافس وعدم التنسيق قد تصعِّب هذه المسألة. قد يقول البعض إن التنافس أساس العملية الانتخابية، ومن ثم فهو علامة صحة وليس عائقًا، وإن كان هذا الأمر صحيحًا من حيث المبدأ، فإنه في حالة دعم ترشح النساء ودعم تطبيق نظام الكوتا، فإن التنافس على الموارد المحدودة والمقاعد المحدودة لا يسمح بتطوير أجندة نسوية يمكن الاتفاق حولها بين التيارات المختلفة، وإنما تظل المرشحات أسيرات التنافسات الأيديولوجية بين الأحزاب والجماعات المختلفة، ما يصعِّب مهمة الاتفاق على اسم وشخص المرشحات على نظام الكوتا، فلا يوجد داخل المجلس التشريعي بغرفتيه رمز

نسوي بعينه على الرغم من وجود نسائي يتجاوز الربع في حالة مجلس النواب، وهو الأمر الذي يجب الانتباه إليه، فوجود المرأة في البرلمان لا يعني وجود أجندة نسوية بالضرورة، لذا يجب التركيز على رفع الوعي بعدسة النوع الاجتماعي سواء بين النائبات خصوصًا أو النواب عمومًا، فقد أكدت المقابلات أنه في بعض الأحيان قد تصوّت نائبات ضد تعديلات أو مشروعات قوانين بسبب غياب عدسة النوع الاجتماعي

3. خيارات دعم دور المرأة داخل البرلمان

من العرض السابق يمكن تلخيص التحديات الأساسية التي تواجه أداء البرلمانيات في: أولًا: السياق السياسي الذي يعمل فيه البرلمان ككل، وحداثة الخبرة البرلمانية، وعدم استقرار ممارسة الكوتا، والإدارة السياسية للنائبات داخل البرلمان وعلاقتهن بغيرهن من النائبات المنتميات إلى أحزاب مختلفة، ومن ثم يمكن الحديث عن الخيارات التالية لمواجهة هذه التحديات:

ترتبط كفاءة أعضاء البرلمان وعضواته خصوصًا في أداء أدوارهم الرقابية والتشريعية بشكل أساسي بثلاثة عوامل رئيسية؛ قوة الحزب الذي ينتمي إليه العضو/ العضوة، والأمر الثاني يرتبط بخبرة الشخص وتاريخه، بالإضافة إلى السياق السياسي الأكبر الذي يعمل فيه الجهاز التشريعي وعلاقته بالسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وجودة العملية الديمقراطية، فجودة العملية الديمقراطية والمساحة التي تتحرك فيها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، سواء في مجال رفع خبرات وقدرات المنخرطين في العملية السياسية بمستوياتها المختلفة، أو في الرقابة الشعبية على المؤسسات

السياسية المختلفة، وقدرة التنظيمات السياسية على قيادة حوار مجتمعي دائم وحقيقي حول القضايا ذات الأولوية للمواطنين، من شأنها رفع درجة المشاركة الحقيقية للمواطنين، ورفع كفاءة المرشحين/المرشحات، والأعضاء/ العضوات في ممارسة العمل السياسي. أما فيما يتعلق بالعامل الأول، فالأعضاء/ العضوات الذين ينتمون إلى أحزاب الأغلبية ويمتلكون خبرة عمل سياسي وشخصية معروفة لديهم قدرة على إجراء تحالفات، أو تمرير مشروعات، أو إحداث تغيير بشكل معين، في مقابل الأعضاء، أو بشكل أكبر العضوات، الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة، ويفتقرون إلى مثل هذه الخبرات الشخصية. على مستوى آخر، ففي مسألة جمع التوقيعات مثلًا لتوجيه أسئلة أو طـلبات إحاطة أو تقديم مشروعات لقوانين بعينها، قد تكون لعضوة البرلمان ذات الخبرة البرلمانية والشخصية المعروفة والمنتمية إلى حزب معارض نفس الفرصة الموجودة لعضوة البرلمان حديثة الخبرة، لكنها تنتمي إلى حزب الأغلبية.[17] هذه التقاطعية تزيد من فرص البعض على حساب البعض الآخر وتحتاج إلى الانتباه حين تصميم برامج تدريبية لرفع

17- تتوافق هذه النتائج جزئيًّا مع الدراسة المهمة التي أجرتها الدكتورة مريم وحيد حول تقييم أداء البرلمانيات في برلمان 2025 والتي أطلقت عليها critical acts. لمـزيد من التفاصيل حول الدراسة انظر:

Mariam Waheed (2023), Women's representation in the Egyptian parliament (2015,2020) مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الأول، السنة الثالثة، ص ص 36-78.

قدرات العضوات. وأما ما يتعلق بقوة الحزب السياسي وقاعدته الجماهيرية وقدرته على تطوير أجندته السياسية والتشريعية، فهو أمر عام يخص كل الأحزاب السياسية في مصر سواء حديثة النشأة أو الأقدم منها، حيث توجد علامات استفهام حقيقية على أداء الأحزاب السياسية وانتماءاتها الأيديولوجية، فلا يُعقل وجود ما يزيد على مائة حزب في الدولة يفترض أن يمثل كلٌّ منهم إطارًا أيديولوجيًّا وبرنامجًا حزبيًّا لتنفيذ هذه الأيديولوجية، وقدرة على التنافس مع غيره من الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة بشكل سلمي.

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يلعبه المجلس القومي للمرأة، سواء من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها من أجل تدعيم الدور التشريعي والرقابي للبرلمانيات، سواء بخصوص الإطار القانوني والدستوري المنظم للعمل البرلماني، أو الدور التشريعي والرقابي للبرلمانيات، بالإضافة إلى مهارات العمل البرلماني. [18] كما أنشأ المجلس جروب واتساب لعضوات برلمان 2021 بغرض تسهيل التواصل والتنسيق بين العضوات، والإسهام في إنشاء كتلة نسائية برلمانية تختص بدفع أجندة قضايا المرأة، لكن هذه المجموعة يرد عليها بعض الملاحظات من واقع المقابلات، فمن ناحية لا تنشط هذه المجموعة بشكل كافٍ للتعامل مع القضايا التي تُناقَش

18- https://ncw.gov.eg/Page/855/برامج-تعزيز-الدور-التشريعي-والرقابي-للبرلمانيات

في البرلمان، ومن ناحية أخرى ذكرت إحدى العضوات أن مسألة التنسيق بين العضوات بشكل عابر للانتماءات الحزبية، خصوصًا على خط الانقسام بين الحكومة والمعارضة، هي أمر يكاد يكون غير موجود، فحتى على مستوى القضايا التي تخص النساء بوضوح يوجد اختلاف بين الطريقة التي تتعاطى بها نائبات المعارضة ومنطلقاتهن الفكرية والأيديولوجية عن نظيراتهن في أحزاب الأغلبية، ما قد يصعِّب في كثير من الأحيان الحديث عن كتلة نسائية متماسكة. لكن هذه النظرة اعترضت عليها إحدى عضوات مجلس الشيوخ من أحزاب الأغلبية، وأكدت أن الأجندة الوطنية هي ما تجمع بين النائبات بصرف النظر عن انتمائهن الحزبي. لكن عمومًا اتفقت العضوات على أهمية وجود هذا التنسيق من خلال المجموعة التي انشأها المجلس القومي، وعلى ضرورة تفعيلها بشكل أكبر في البرلمان المقبل بغرفتيه.

يُذكر أن تجربة تكتل صوت نائبات مصر سبقت تجربة المجلس القومي للمرأة، فقد اجتمعت 15 نائبة في مجلس النواب في يوليو 2016 للتنسيق بينهن في القضايا المطروحة بالبرلمان بهدف توحيد الرؤية، بحيث توجد قضايا جندرية ومجتمعية محددة تتبناها البرلمانيات، واتُّفق على تسمية المجموعة "صوت نائبات مصر"، وممن حضرن الاجتماع نادية هنري وأنيسة حسونة ودينا عبد العزيز وسحر الحادي،

وكانت من أنشطة التكتل الأولى مقابلة رئيس البرلمان حينذاك لعرض مشكلاتهن من حيث صعوبات طلب الكلمة والحديث في المناقشات العامة أسوةً بالنواب الرجال، وكذلك عدم تضمينهن في السفر في الوفود البرلمانية. [19] لكن يلاحَظ أن مثل هذه التجربة لم تتكرر في برلمان 2021، على الرغم من أهميتها.

لا بد من التمييز بين الخبرات والمهارات العامة المطلوبة لعضو وعضوة البرلمان عمومًا، والتدريب الذي يركز على الوعي الجندري سواء للأعضاء و/ أو العضوات. فحسب مقابلة مع عضوة في مجلس النواب أفادت بأنها من خلال منظمة مجتمع مدني قدمت للعضوات تدريبًا مبنيًّا على عدسة النوع الاجتماعي، وهو ما انعكس في نقاشهن داخل البرلمان، فحينما ناقشت عضوة برلمانية وزير الكهرباء عن مسألة انقطاع الكهرباء في أثناء الصيف، أشارت في هذا النقاش إلى أهمية اتخاذ إجراءات تتعلق بتأمين النساء في الشارع في فترات قطع الكهرباء. كذلك تكرر الأمر في أثناء تقديم طلب إحاطة لوزير السياحة حول الصعوبات التي تواجه النساء في حجز الفنادق (ثلاث نجوم وأقل) حال سفرهن وحيدات، وهو الأمر الذي يكشف عن تقاطع كلٍّ من بُعد النوع الاجتماعي والطبقي، حيث لا تواجه النساء مثل هذه الصعوبات حال حجزهن في فنادق

19- نظرة للدراسات النسوية. ورقة تحليلية عن أداء النائبات البرلمانيات في دور الانعقاد الأول لمجلس النواب المصري. 2017. موجودة على الرابط التالي:

https://manshurat.org/node/23049

الأربع والخمس نجوم. بطبيعة الحال، فإن أهمية الوعي بالعدسة الجندرية وتطبيقها داخل البرلمان مسألة تتجاوز جنس عضو/عضوة البرلمان ويجب أن تكون حاضرة عمومًا. لكن على مستوى نظام الكوتا وتدعيمه، فإن دعم قدرات العضوات من خلال هذه العدسة من شأنه أن يسهم في إحداث تغيير نوعي في نوعية النقاشات والتشريعات التي تخرج من البرلمان، ما يمكن أن يسهم في زيادة الثقة المجتمعية والحزبية بقدرات العضوات والنائبات، ما سينعكس في النهاية على الدور السياسي للمرأة.

4.التوصيات والخاتمة

من النقاش السابق يمكننا الوصول إلى التوصيات الآتية:

1 -لا يمكن الحديث عن برلمان فعال وكفء ومعبر عن الجماهير بشكل منفصل عن السياق السياسي الأعم، ومن ثم توجد أهمية قصوى للحديث عن ضرورة وأهمية فتح المجال العام وزيادة ثقة الجماهير بالمشاركة السياسية على نحو يتجاوز مجرد التصويت في الانتخابات، فموت السياسة أو تقييدها وتقليص دور منظمات المجتمع المدني والتضييق عليها من شأنه أن يزيد من انعزال الجماهير عمومًا وعدم ثقتها بالنظام السياسي، ما يلقي بكثير من الظلال على البرلمان وأدائه وأدوار المرأة داخله.

2 - يطرح البرلمان المقبل نفسه كمساحة مهمة لإدارة الاختلاف السياسي، وهو جوهر السياسة التي هي تفاوض دائم حول البدائل والاختيارات، ومن ثم يجب على البرلمان المقبل أن يركز مزيدًا من الجهود على ممارسة التفاوض وبناء التحالفات والتداول مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني وإدماج العضوات في كل هذه المراحل والممارسات، حتى تتحول الكوتا من مجرد تمثيل رسمي لوجود النساء في

المشهد السياسي إلى تمثيل للمصالح المختلفة في المجتمع، ودفع الأجندة النسوية التي تتماشى مع الالتزامات الدولية للدولة المصرية، وتحقق أهداف التنمية المستدامة ومنها تحقيق المساواة.

3 - أهمية الحفاظ على الكوتا على الرغم من التحفظ على النتائج المحدودة التي أدت إليها على مستوى تغيير القناعات المجتمعية. فوجود تمثيل النساء مسألة مهمة في فتح المجال والدعم المؤسسي والسياسي لأدوارهن، لكن من الضروري استكمال النص على الكوتا بمجموعة من البرامج والسياسات التي تركز على المجتمع وقناعاته تجاه الأدوار العامة للنساء، وعلى رفع قدرات العضوات والمرشحات بشكل يسمح لهن باكتساب الخبرة وبناء الثقة مع المجتمع.

4 - توجد أهمية قصوى للاهتمام بما يمكن أن يطلَق عليه الإدارة السياسية/ الاجتماعية للكوتا، فالخطاب السياسي/ الاجتماعي يجب أن يراعي إدماج الرجال، فكثيرًا ما تتجاهل جهود دعم وتمكين المرأة الإحساس العام بأن أي تمكين للمرأة هو بالضرورة خصم من أدوار الرجال، فأي زيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل تعني انخفاض مشاركة الرجال، وأي مشاركة في الأدوار السياسية للمرأة تعني انسحاب الرجال من المساحات السياسية. هذا الأمر بطبيعة الحال يجهض كل محاولات التمكين ويؤدي إلى شعور الرجال بالانتقاص

من الفرص المتاحة أمامهم، وهو ما قد يُترجَم في سلوكيات عنيفة ضد النساء عمومًا. من ثم، توجد أهمية كبرى لتطوير خطاب سياسي واجتماعي يركز على الفوائد التي تعود، ليس فقط على المجتمع عمومًا لكن الرجال خصوصًا، من دعم أدوار النساء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى كسب مزيد من الحلفاء وتمهيد الظروف الداعمة لاكتساب المرأة الخبرة المطلوبة في مختلف المجالات.

5 - أهمية تدريب العضوات والمرشحات ورفع قدراتهن في مختلف الأدوار والقضايا التشريعية وليس فقط القضايا الاجتماعية. فقد أثبتت الدراسات والمقابلات أن وجود المرأة في المجلس التشريعي يسهم في زيادة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وقضايا العدالة الاجتماعية، وهو أمر محمود لكنه على المستوى التحليلي الأكبر لا يكفي من حيث زيادة خبرة النساء السياسية، وتدعيم ثقة المجتمع بهن، فالمطلوب تدريب وإدماج العضوات في اللجان ذات الطبيعة المتخصصة، سواء اقتصاديًّا أو علميًّا، أو حتى اللجان ذات الطبيعة "السيادية"، بحيث لا ترتبط كفاءة وقدرات العضوات فقط بمناقشة القضايا ذات البعد الاجتماعي، لكن تمكينهن ليسهمن بفاعلية في القضايا التي تهم المواطن عمومًا.

وفي ضوء هذا، توصي الورقة بالإجراءات الآتية، على أن تُنفَّذ خلال الفصل التشريعي المقبل:

- تنفيذ شراكات بين البرلمان بغرفتيه ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر لعقد مجموعة من الدورات المستمرة لأعضاء البرلمان وخصوصًا عضوات البرلمان، لتقديم الدعم الفني والمعلوماتي وتجسير العلاقة مع المجتمع، بالإضافة إلى الاهتمام بالوعي الجندري.

- تدعيم قطاع البحوث البرلمانية والاهتمام بجمع وتحليل المعلومات على أساس النوع الاجتماعي. فلا يمكن تقييم دور النائبات دون أن تكون لدينا معلومات مدققة حول تفاصيل أدائهن حتى يتسنى لنا تقييمه ودعمه.